



المخطط

في الإرشادات العملية لإجراءات الدعاوى الجنائية في ضوء

التشريعات الحديثة المضافة بالقانون رقم ٩٥/٢٠٠٦
والسفر من أحكام التقاضي والمحكمة الدستورية العليا
وملاحظات التقاضي القضائي وتعليمات النيابة العامة
ويشتمل على :

- ١- مبادئ إجراءات الدعوى الجنائية .
- ٢- مرحلة الاستدلال والتحقيق وإجراءات الإثبات .
- ٣- مرحلة رفع الدعوى وطايلها من دفاع ودفع .
- ٤- الادعاء الياء والدعاء بالحقول الحديثة .
- ٥- السفر في الأوامر الجنائية .
- ٦- إصدار الأوامر وطرق الطعن فيها .
- ٧- السفر في الاستئناف في التقاضي .
- ٨- السفر في طرق التقاضي الدعوى الجنائية .
- ٩- تحديد الأخطاء في جميع مراحل الدعوى وتصويبها .

المستشار الدكتور

عمرى أمير خالدر

رئيس إدارة التقاضي القضائي بمؤسسة العدل
ورئيس محكمة الاستئناف

٢٠١١



المحيط

في الإرشادات العملية لإجراءات الدعاوى الجنائية في ضوء

التعديلات الحديثة المضافة بالقانون رقم ٩٥/٢٠٠٢
والمستحدث من أحكام التقاضي والمحكمة الدستورية العليا
وسلامات التقاضي القضائي وتعليمات النيابة العامة

ويشتمل على :

- ١- سباسة إجراءات الدعوى الجنائية .
- ٢- مرحلة الاستدلال والتحقيق وإجراءات الإثبات .
- ٣- مرحلة رفع الدعوى وما يثار فيها من دفاع ودفع .
- ٤- الادعاء المباشر والادعاء بالمحقوقه المدنية .
- ٥- المستحدث في الأوامر الجنائية .
- ٦- إصدار الأحكام وطرق الطعن فيها .
- ٧- المستحدث في الاستئناف في التنفيذ .
- ٨- المستحدث في طرق انقضاء الدعوى الجنائية .
- ٩- تحديد الأخطاء في جميع مراحل الدعوى وتصويبها .

المستشار الدكتور

عبدالله الأمير خال

وكيل إدارة التقاضي بوزارة العدل
ورئيس محكمة الاستئناف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذى جعل القضاء قبساً من نوره، وجعل العدل إسماءً من أسمائه سبحانه وتعالى فقال تعالى « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ».

وقال صلى الله عليه وسلم (إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها) وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه (إذا كان فى القاضى خمس خصال فقد كمل- علم لما كان قبله، ونزاهة عن الطمع، وحلم على الخصم، وإقتداء بالأئمة، ومشاركة أهل العلم والرأى- هذا والعدل فى القضاء لايتأتى إلا إذا كان القاضى على بينه مما يقضى به وما يقضى فيه وكيف يقضى بين الخصوم وهذا لا يكون إلا بالمعرفة التامة للإجراءات التى تتبع فى الخصومة الجنائية، إذ أن فلسفة قانون العقوبات والإجراءات التى تتبع فى الخصومة الجنائية. تعتمد أساساً على تحديد الجريمة وتحديد القواعد المتعلقة بسير الخصومة الجنائية منذ وقوع الجريمة حتى صدور حكم بات فيها ومن هذا المنطلق وفى سبيل الربط بين قانون العقوبات والإجراءات الجنائية والخبرة الجنائية قمت بعون الله بتجميع لبعض الجرائم الشائعة أمام المحاكم الجزئية وبتصنيف وبتوبيب لنصوص قانون الإجراءات الجنائية بداية من مرحلة وقوع الجريمة وجمع الاستدلالات حتى صدور حكم بات فى الدعوى الجنائية وتنفيذه مع إقتران ذلك بشرح علمى وعملى لمرمى النصوص وإرتباطاتها العملية منتهجاً فى ذلك ما جاء بكتب الفقه وأحكام محكمة النقض وما جاء بكتاب التعليمات للنباية العامة.

وايماننا منا بالجهد والبحث المتواصل الذى يبذله السادة الزملاء القضاة فى الفصل فى الكم الكبير من القضايا المعروضة عليهم بكافة أنواعها، ولتشرفى بالعمل فى حقل التفتيش القضائى أكثر من عشر سنوات. فقد قمت بعون الله بتجميع المأخذ القضائية المتناثرة فى العديد من تقارير التفتيش القضائى فى كل من بعض اتلجرائم فى قانون العقوبات المتكررة أمام المحكمة الجزئية وفى قانون الإجراءات الجنائية وذلك منذ وقوع الجريمة حتى الحكم فيها. وقمت بتدوين هذه المأخذ والحققت بكل نوع من المأخذ مايدعمه من المستحدث من أحكام محكمة النقض وما فصلت فيه المحكمة الدستورية من طعون عرضت عليها. حتى تكون تحت بصر جميع من يعمل بالحقل القانونى.

ولقد وضعت الملاحظات القضائية بصيغه موجزه وبالصيغة التى صدرت من لجان التفتيش القضائى متضمنة القاعدة القانونية والخطأ الذى وقع فى الحكم وكيفية تصويبه مدعمين ذلك بأحدث ما صدر من أحكام لمحكمة النقض. وذلك لتجنب الوقوع فى مثل هذه الأخطاء مستقبلاً.

هذا ومن الفضل أن ينسب الفضل إلى أهله وينسب الفضل فى جمع هذه الملاحظات إلى جهد السادة الزملاء رجال التفتيش القضائى والحق يقال أن هناك جهد سابق وضع الأسس وجهد عاون فى الإنجاز من مستشارى التفتيش القضائى ومستشارى محكمة النقض ورجال الفقه القانونى عامة.

والله ولى التوفيق

المستشار الدكتور

عبدلى أمير خالد

وكيل إدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل

تمهيد:

لقد خص القانون النيابة العامة أساساً دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية، وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي، وتباشر النيابة العامة الدعوى الجنائية أمام المحاكم حتى يصدر حكم بات فيها. هذا ويقع على عاتق القضاة مهمة حسن تطبيق القانون الجنائي لضمان الحرية الشخصية للمتهم وكفالة تعويض المجنى عليه.

وهناك بعض الأخطاء القانونية التي تقع أثناء مرحلة الإستدلال أو التحقيق أو في إصدار الأحكام. ولقد تعرضت في هذا الكتاب لبعض الجرائم المتكررة الحدوث أمام المحاكم الجزئية ثم البيان المستحدث من أحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية في مباشرة الدعوى الجنائية وذلك منذ وقوع الجريمة حتى الحكم فيها بحكم بات وأعتنيت عناية خاصة بإظهار الأخطاء القانونية التي تقع سواء في مرحلة الإستدلال أو التحقيق أو في الأحكام مع بيان تصويبها ثم دعمت كل قسم بما يتلاءم معه من أحكام محكمة النقض أو المحكمة الدستورية. ولقد أوردنا التعديلات الجديدة التي أدخلها المشرع بالقانون رقم ٢٠٠٢/٩٥ حيث تبين أن التعديلات المضافة قد أثرت في غيرها من المواد الأخرى.

ولقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: مرحلة الإستدلال والتحقيق

ويشتمل على بابين

الباب الأول: في جمع الإستدلالات وضبط الجريمة

الباب الثاني: مرحلة تحقيق الدعوى

القسم الثاني: رفع الدعوى الجنائية

ويشتمل على بابين

الباب الأول: مباشرة الدعوى

الباب الثانى: أدلة الإثبات والدفاع والدفوع فى الدعوى

القسم الثالث: الأحكام وطرق الطعن فيها

ويشتمل على أربعة أبواب

الباب الأول: إصدار الحكم الجنائى

الباب الثانى: طرق الطعن فى الأحكام

الباب الثالث: تنفيذ الأحكام والأشكال فى التنفيذ

الباب الرابع: إنقضاء الدعوى الجنائية وسقوط العقوبة ورد

الإعتبار والصلح

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
القسم الأول	
مرحلة الاستدلالات والتحقيق	١١
الباب الأول	
جميع الاستدلالات وضبط الجريمة	١٥
المطلب الأول: مأمور الضبط القضائي	١٦
أ- تحديد المقصود بمأموري الضبط القضائي	١٦
ب- إختصاصات مأمور الضبط القضائي	٢٠
ج- رجال السلطة العامة	٢٠
د- أعمال السلطة العامة	٢١
١- تعريف الإستدلال	٢١
٢- محاضر جمع الإستدلال	٢٢
٣- التثبت من شخصية وصفة مأمور الضبط القضائي	٢٤
- المستحدث من أحكام النقض فى إجراءات الإستدلال	٢٥
- المآخذ فى إجراءات الإستدلال	٢٩
المطلب الثانى : التلبس بالجريمة	٣١
المستحدث من أحكام النقض فى التلبس	٣٣
المطلب الثالث: القبض على المتهم	٣٨
المستحدث من أحكام النقض فى القبض	٤٠
المطلب الرابع: تفتيش الأشخاص والمنازل	٤٤
تعريف التفتيش	٤٤
(أ) التفتيش بمعرفة مأمورى الضبط القضائي	٤٥
(ب) إجراءات التفتيش	٤٦

الصفحة	الموضوع
٤٩	(ج) التفتيش الوقائي
٥١	(هـ) دخول المحلات العامة
٥٢	- المستحدث من أحكام النقض فى التفتيش
٥٨	- أحكام المحكمة الدستورية
٦٢	المطلب الخامس: تصرفات النيابة فى التهمة بعد جمع الإستدلالات ..
٦٢	(أ) حفظ الأوراق
٦٧	(ب) تصرف النيابة فى الجنب والمخالفات بعد جمع الإستدلالات
٧١	المستحدث من أحكام النقض فى تصرفات النيابة بعد جمع الإستدلالات
	الباب الثانى
٧٧	مرحلة تحقيق الدعوى
٧٨	الفرع الأول - تحديد جهات التحقيق
٧٩	المطلب الأول: التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق
٧٩	(أ) أحوال نذب قاضى التحقيق
٨٠	(ب) إجراءات نذب قاضى التحقيق
٨١	(ج) واجبات النيابة فى تحقيقات قضاة التحقيق
٨٣	(د) إستئناف أوامر قاضى التحقيق
٨٥	المستحدث من أحكام النقض فى قاضى التحقيق
٨٩	المطلب الثانى: التحقيق بمعرفة النيابة العامة
٨٩	أولاً- تشكيل النيابة العامة ووظيفتها
٨٩	(أ) تشكيل النيابة
٨٩	١- النائب العام
٩٤	٢- المحامى العام الأول
٩٤	٣- المحامون العامون لدى محاكم الإستئناف
٩٤	٤- المحامون العامون ورؤساء النيابة الكلية
٩٧	٥- وكلاء النيابة ومساعدوها والمعاونون
٩٨	(ب) وظيفة النيابة العامة

الصفحة	الموضوع
٩٩	ثانياً: مباشرة النيابة العامة للتحقيق
١٠٠	(أ) إبلاغ النيابة العامة للتحقيق
١٠٢	(ب) إجراءات التحقيق
١٠٩	(جـ) الإدعاء المدني أثناء التحقيق
١١١	منع المتهم من التصرف في الأموال والإدارة
١١٨	المستحدث من أحكام النقض في مباشرة النيابة للتحقيق
١٢٠	أحكام المحكمة الدستورية
١٢٣	الفرع الثاني - إجراءات التحقيق
١٢٤	المطلب الأول : ندب الخبراء
١٣٠	المطلب الثاني : الانتقال للتفتيش وضبط الأشياء
١٣٠	أ- في الانتقال والمعاينة
١٣٢	ب- التفتيش بمعرفة النيابة أو بإذن منها
١٣٧	جـ- المضبوطات بمعرفة النيابة والشرطة
١٤١	د- التصرف في المضبوطات
١٤٤	المستحدث من أحكام النقض في التفتيش
١٥٠	١- بيانات الإذن
١٥٢	٢- تسجيلات صوتية
١٥٤	المطلب الثالث : الشهادة والإستجواب والمواجهة
١٥٤	(أ) سماع الشهود
١٥٥	(ب) الإستجواب والمواجهة
١٥٨	المستحدث من أحكام القضاء في الشهادة والإستجواب والمواجهه
١٦٣	حكم المحكمة الدستورية
١٦٤	المطلب الرابع: التكليف بالحضور وأمر الضبط والإحضار والإفراج
١٦٤	(١) الأمر من النيابة بالحضور والقبض والإحضار
١٦٦	(٢) الحبس الاحتياطي
١٧١	(٣) الإفراج المؤقت

الصفحة	الموضوع
١٧٦	المتحدث بالقانون رقم ١٧٤/١٩٩٨ فى استئناف قرار الافراج
١٧٨	المطلب الخامس: التصرف فى الدعوى بعد التحقيق
١٧٨	(أ) التصرف فى القضايا بعد التحقيق
١٧٩	حضور وكيل عن المتهم فى الدعوى المرفوعة بالطريق المباشر
١٨١	(ب) الأمر بعدم وجه لإقامه الدعوى الجنائية
١٨٤	(ج) العودة الى التحقيق
١٨٦	المستحدث من أحكام النقص فى التصرف الدعوى بعد التحقيق
	القسم الثانى
١٩٣	رفع الدعوى وأدله الثبات والدفاع والمدفوع
	الباب الأول
١٩٧	رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة
١٩٨	المطلب الأول: تحديد الاختصاص
١٩٨	١- اختصاص المحكمة الجزئية
١٩٩	٢- اختصاص محاكم الجنايات
١٩٩	٣- اختصاص محاكم الاحداث
٢٠١	٤- اختصاص المكانى
٢٠٣	٥- الاختصاص فى اشكالات التنفيذ
٢٠٤	٦- اختصاص بالمسائل المدنية فى الدعوى الجنائية
٢٠٥	٧- تنازع الاختصاص
٢٠٦	المستحدث من أحكام النقص فى الاختصاص
٢٠٦	١- توزيع الاختصاص
٢١٠	٢- اختصاص الولائى والنوعى
٢١٤	٣- اختصاص المكانى
٢١٦	٤- اختصاص محاكم أمن الدولة
٢٢٠	٥- اختصاص القضاء العسكرى
٢٢٦	المآخذ فى تحديد الاختصاص

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: تحريك الدعوي الجنائية	٢٢٩
(أ) رفع الدعوى الجنائية من النيابة مباشرة	٢٢٩
١- رفع الدعوي أمام المحكمة الجزئية	٢٣٠
٢- رفع الدعوي أمام محكمة الجنايات	٢٣١
٣- الأثر المترتب علي رفع الدعوي	٢٣٣
(ب) رفع الدعوى فى أحوال الشكوى والطلب والإذن	٢٣٥
(ج) رفع الدعوى بطريه الإدعاء المباشر	٢٤٣
المستحدث فى الإدعاء بالحقوق المدنية	٢٤٧
المستحدث من أحكام النقص فى رفع الدعوي	٢٥٤
١- تبعية الدعوي المدنيه للدعوي الجنائية	٢٥٩
٢- إجراءات الإدعاء بالحقوق المدنية	٢٦١
٣- فى الإختصاص بالدعوي المدنية حكم المحكمة الدستورية	٢٧٣
المطلب الثالث: حضور الخصوم ونظر الدعوي	٢٧٥
أ- إعلان الخصوم	٢٧٥
ب- حضور الخصوم ونظر الدعوي	٢٧٦
١- دور النيابة العامة	٢٧٦
٢- مرافعة النيابة أمام المحاكمة الجنائية	٢٧٧
٣- تدخل النيابة فى دعاوي الأحوال الشخصية والمدنية	٢٨١
ثالثا: المستحدث والمدنية فى دعاوى الأحوال الشخصية والمدنية	٢٨٤
(أ) فى الإعلانات	٢٨٤
بطلان الحكم لعدم الإعلان	٢٨٨
(ب) فى حضور ونظر الدعوي	٢٨٩
الباب الثاني	
أدلة الإثبات والدفاع فى الدعوي	٢٩٥
المطلب الأول: أدلة الإثبات	٢٩٦
أولا- فى الشهود والأدلة الأخرى	٢٩٧

الموضوع	الصفحة
المستحدث من أحكام النقض في الشهادة	٣٠٠
ثانيا: الدليل الكتابي ودعوي التزوير الفرعية	٣٠٧
أ- التزوير	٣٠٧
ب- الطعون بالتزوير	٣٠٨
ج- المستحدث من أحكام النقض في الدليل الكتابي والتزوير	٣١١
ثالثا: الإعتراف والخبرة والقرائن	٣١٧
(أ) المستحدث من أحكام النقض في الإعتراف	٣١٨
١- تقدير الإعتراف	٣١٨
٢- أثر الإكراه في الإعتراف	٣٢١
(ب) المستحدث من أحكام النقض في الخبرة	٣٢٤
١- الإلتزام برأي الخبير	٣٢٨
(ج) المستحدث من أحكام النقض في القرائن	٣٣٤
حقوق وواجبات الدفاع	٣٣٧
المستحدث من أحكام النقض في الدفاع والدفع	٣٤٣
١- الإستعانة بمحام	٣٤٣
٢- المتهم آخر من يتكلم	٣٤٨
٣- حق الدفاع	٣٥٠
٤- الإخلال بحق الدفاع	٣٥١
٥- وقت إبداء الطلب والدفاع	٣٥٦
أ- الطلب الملزم	٣٥٨
ب- العدول عن الطلب	٣٦٠
٦- الدفع:	٣٦٢
١- الدفع ببطلان القبض والإعتراف	٣٦٢
٢- الدفع بالجهل بالقانون	٣٦٣
٣- الدفع بعدم الإختصاص	٣٦٥
٤- الدفع بشيوع التهمة	٣٦٦

الموضوع	الصفحة
٥- الدفع بتعذر الرؤية	٣٦٦
٦- الدفع بعدم قبول الدعوي وانقضاؤها	٣٦٦
٧- الدفع الدفع بعدم الدستورية	٣٦٧
٨- الدفع ببطلان التفتيش	٣٦٧
٩- الدفع ببطلان الإجراءات	٣٦٨
١٠- الدفع بتلفيق التهمة	٣٦٨
١١- الدفع بالتزوير	٣٦٨
١٢- أوجه دفوع مختلفة	٣٦٩
المطلب الثالث: حرية القاضي الجنائي في الإثبات المستحدث من	
أحكام النقض في الإثبات	٣٧١
١- دور القاضي في الإثبات	٣٧٣
٢- في تقدير الأدلة	٣٧٦
٣- إقتناع القاضي بالإدلة	٣٧٨
٤- الأحكام تبني علي اليقين	٣٨١
٥- مشروعية الدليل	٣٨٢
٦- المسائل الفنية والعلومات العامة	٣٨٣
- المآخذ في أدلة الإثبات	٣٨٦
القسم الثالث	
إصدار الأحكام وطرق الطعن فيها	٣٨٩
الباب الأول	
الحكم الجنائي	٣٩٣
المطلب الأول: إصدار الحكم الجنائي	٣٩٤
الفصل في الدعوي المباشرة المرفوعة من المتهم علي المدعي بالحق المدني	٣٩٧
المستحدث من أحكام النقض في إصدار الأحكام	٣٩٨
١- علانية الجلسات	٣٩٨
٢- اقفال باب المرافعة وحجز الدعوي للحكم	٤٠٥

الموضوع	الصفحة
٣- البيانات الخاصة بالمتهم	٤٠٧
٤- بيان تاريخ الحكم	٤٠٨
٥- بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وظروفها	٤١١
٦- بيان مواد الإتهام	٤١٢
٧- إسناد الإتهام	٤١٤
٨- القيد والوصف	٤١٦
٩- تعديل الإتهام وتبئة المتهم	٤١٩
١٠- الخطأ المادي	٤٢٤
١١- تسبب الأحكام	٤٢٥
١٢- تسبب الأحكام في الإدانة والبراءة	٤٢٧
١٣- عيوب التسبب	٤٢٩
أ- حالات القصور	٤٢٩
ب- تناقض الأسباب	٤٣٢
ج- الفساد في الاستدلال	٤٣٥
١٤- توقيع نسخة الحكم الأصلية	٤٣٦
١٥- الحكم في الدعوي المدنية في حالتي الإدانة والبراءة	٤٣٨
-المآخذ في إصدار الأحكام	٤٤٨
المستحدث من أحكام النقض في المحاكم بالمصادرة	٤٦٣
المآخذ في مصادرة المضبوطة	٤٦٨
المستحدث من أحكام النقض في وقف التنفيذ	٤٧١
المآخذ في أحكام وقف التنفيذ	٤٧٥
المستحدث من أحكام النقض في أسباب الإباحة	٤٧٩
أ- حالة الدفاع الشرعي	٤٧٩
ب- موانع العقاب	٤٨٥
المآخذ في أسباب الإباحة وموانع العقاب	٤٨٦
المطلب الثاني: قواعد الارتباط	٤٨٧

الموضوع	الصفحة
١- مناط الإرتباط	٤٩٠
٢- شروط الإرتباط	٤٩٢
٣- الفكر الجنائي الواحد	٤٩٤
المآخذ في الجرائم المرتبطة	٥٠٠
المطلب الثالث: حجية الأحكام النهائية	٥٠٥
المستحدث من أحكام النقض في حجية الأحكام	٥٠٧
١- قوة الشيء المحكومة فيه	٥٠٩
٢- حجية الحكم المدني أمام القاضي الجنائي	٥١٠
٣- حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية	٥١١
٤- نطاق الحجية وأثرها	٥١٤
٥- في الحجية والطعن في الأحكام	٥١٨
المآخذ في حجية الأحكام	٥٢٢
المطلب الرابع: أوجه بطلان الحكم الجنائي	٥٣٠
المستحدث من أحكام النقض في أوجه البطلان	٥٣٣
المطلب الخامس: مصاريف الدعوي	٥٣٧
المستحدث من أحكام النقض في مصاريف الدعوي	٥٤٠
المطلب السادس: الأوامر الجنائية	٥٤٤
(أ) الأوامر الجنائية الصادرة من القاضي الجزئي	٥٤٧
(ب) الأمر الجنائية الصادرة من النيابة العامة	٥٤٨
(ج) الإعتراض علي الأوامر الجنائية	٥٤٩
المستحدث من أحكام النقض في الأوامر الجنائية	٥٥١
المطلب السابع: حالة فقد الأحكام والأوراق	٥٥٥
المستحدث من أحكام النقض في حالة فقدان الأحكام	٥٥٧
المطلب الثامن: حماية المتهمين المعتوهين	٥٦١
أ- الوضع تحت الملاحظة أثناء التحقيق	٥٦١
ب- الحجز والإيداع بأمر النيابة والمحكمة	٥٦٢

الصفحة	الموضوع
٥٦٥	المستحدث من أحكام النقض في المتهمين المعتوهين
	الباب الثاني
٥٦٩	طرق الطعن في الأحكام
٥٧١	المطلب الأول: المعارضة
٥٧٤	المستحدث في المعارضة بالقانون رقم ١٩٩٨/١٧٤
٥٧٦	المستحدث من أحكام النقض في المعارضة
٥٧٦	(أ) التقرير بالمعارضة
٥٧٧	(ب) الأحكام الجائز فيها المعارضة
٥٧٩	(ج) الإعلان بجلسة المعارضة
٥٨١	(د) ميعاد المعارضة
٥٨٣	(هـ) إعتبار المعارضة كأن لم تكن
٥٨٥	(و) لا يضار المعارض بمعارضته
٥٨٨	الماخذ في الأحكام الصادرة في المعارضة
٥٩٧	المطلب الثاني: الإستئناف
٦٠٥	المستحدث في سقوط الإستئناف
٦٠٥	المستحدث من أحكام النقض في الإستئناف
٦٠٥	١- أحوال الإستئناف
٦٠٨	٢- ميعاد الإستئناف
٦١٠	٣- نطاق الإستئناف
٦١٤	٤- التقرير بالإستئناف والعلم بالجلسة
٦١٥	٥- إستئناف المتهم
٦١٨	٦- إستئناف المسئول عن الحقوق المدنية
٦٢٠	٧- إستئناف المسئول المدني والمتهم
٦٢١	٨- إستئناف المدعي بالحق بالمدني
٦٢٢	٩- تقرير التلخيص
٦٢٦	١٠- الفصل في شكل الإستئناف

الصفحة

الموضوع

٦٢٨	١١- سلطة المحكمة في نظر موضوع الإستئناف
٦٣١	١٢- التصدي للموضوع والفصل فيه
٦٣٢	١٣- الأحكام الصادر في غيبة المتهم والمعتبرة حضورية
٦٣٤	١٤- أثر العذر في إبتداء الميعاد
٦٣٦	١٥- إستيفاء النقض في حكم أول درجة
٦٤٠	١٦- الإعادة الي محكمة أول درجة
٦٤٤	المآخذ في الأحكام الصادرة في الإستئناف
٦٥٦	المطلب الثالث: الطعن بالنقض
٦٦٥	المستحدث من أحكام الطعن بالنقض
٦٦٧	أ- التقرير بالطعن
٦٦٨	ب- الصفة والمصلحة في الطعن
٦٦٩	ج- نطاق الطعن
٦٦٩	د- ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من أحكام
٦٧٢	هـ- حالات الطعن
٦٧٣	و- أثر الطعن
٦٧٥	ز- نظر الطعن والحكم فيه
٦٧٧	ح- أسباب الطعن
٦٧٧	١- ما يقبل منها
٦٨٠	٢- ما لا يقبل منها
٦٨٤	ط- سقوط الطعن
٦٨٦	المطلب الرابع: طلب إعادة النظر
٦٩٠	المستحدث من أحكام النقض في إعادة النظر
	الباب الثالث
٧٠١	تنفيذ احكام واجبة التنفيذ
٧٠٢	المطلب: الأحكام واجبة التنفيذ
٧٠٤	١- القواعد العامة في الأحكام واجبة التنفيذ

الموضوع	الصفحة
٢- تنفيذ عقوبة الأعدام	٧٠٦
٣- تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية	٧٠٨
٤- تنفيذ المبالغ المحكومة بها	٧١٢
٥- الاكراه البدني	٧١٥
المستحدث من أحكام النقض في التنفيذ	٧١٩
المطلب الثاني: إشكالات التنفيذ	٧٢١
المستحدث من أحكام النقض في إشكالات التنفيذ	٧٢٥
المآخذ في إشكالات التنفيذ	٧٢٩
الباب الرابع	
إنقضاء الدعوي الجنائية وسقوط العقوبة ورد الاعتبار والصلح	٧٣٥
المطلب الأول: إنقضاء الدعوي الجنائية وسقوط العقوبة	٧٣٦
المستحدث من أحكام النقض في إنقضاء الدعوي وسقوط العقوبة	٧٤١
الوفاء	٧٤١
(أ) إنقضاء الدعوي الجنائية بالتقادم	٧٤٣
(ب) سقوط العقوبة بمضي المدة	٧٤٤
(ج) وفاة المتهم	٧٤٥
المطلب الثاني: رد الاعتبار	٧٤٨
المستحدث من أحكام النقض في رد الاعتبار	٧٥٥
المطلب الثالث: إنقضاء الدعوي الجنائية بالصلح	٧٦٠
تحديد حالات الصلح المعفي من العقاب	٧٦٢
١- التصالح في مواد المخالفات	٧٦٢
٢- التصالح في مواد الجنع	٧٦٣
٣- التصالح في مواد الجنع	٧٦٤
٤- المآخذ في الصلح	٧٦٥
الخاتمة	٧٦٧
الفهرس	٧٦٩